
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

المصطلحات التاريخية ومفاهيمها، حصيلة تجربة *

د. محمد ياسر الهلالي

كلية الآداب. عين الشق. الدار البيضاء

يحبل تاريخ المغرب بالعديد من الإشكالات والقضايا الساخنة، وما زالت مجموعة من حيثياته مبهمة، ومنها مشكلة ضبط مفاهيم[1] مصطلحات هذا التاريخ.

تروم هذه المحاولة الخوض في بعض مصطلحات التاريخ الاجتماعي « للعصر الوسيط » المغربي ذات مضامين ودلالات على واقع اجتماعي معين لا مفاهيم اصطلاحية شكلية أو مفاهيم مجردة لا يحدها زمان ولا مكان. وبما أنه يصعب على الباحث تناول هذا الموضوع في شموليته، ارتأيت قصره على مصطلحين للتراتب الاجتماعي وهما « العامة » و« الخاصة ». فالبحث في مجموعة مصطلحات يتطلب مجهودا أكبر، أطمح أن يكون جماعيا.

قد يكون التأريخ لبعض مصطلحات التراتب الاجتماعي للمغرب خلال « العصر الوسيط » مجازفة، وقد يكون الكشف عن مفاهيمها مغامرة. فهذا الأمر يثير قضايا منهجية ما تزال تتفاعل وتختمر في أوساط المؤرخين، وما تزال المواضيع المنجزة حول مصطلحات ومفاهيم التاريخ الاجتماعي المغربي « الوسيط » نادرة جدا، إن لم أقل منعدمة، على الرغم من أن مصطلحات التراتب الاجتماعي تعتبر من المصطلحات المحورية التي تخص المجال الاجتماعي العربي – الإسلامي، وتشكل إحدى النقط التي تلازم، ظاهرا أو باطنا، كل باحث في تاريخ هذا المجال ومنه التاريخ المغربي.

---

* المقصود بالتجربة التي أتحدث عنها الأطروحة التي أنجزتها بعنوان : **مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين الثامن والتاسع هـ/ XV-XIV م، مساهمة في دراسة بعض مفاهيم التراتب الاجتماعي (« العامة »-« الخاصة »/ « الطبقة »-« المرتبة »)**، جزءان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية، 1999-2000 م، (مرقونة).

[1]- يقول علي أومليل عن طبيعة المفهوم : « **يصاغ "المفهوم" ليكون المرجع الموحد لمعاني متعددة، تداولها ألفاظ كثيرة، يشترك كل لفظ مع شبيه في جانب المعنى، ويختلف عنه في جوانب أخرى، فيأتي "اللفظ - المفهوم" ليصبح هو الدال المبتدأ به في إصدار المعنى وتوحيده. وهكذا تتولد المفاهيم داخل ثقافة ما، لتعكس الصور الأساسية التي تقيم بها هذه الثقافة علاقتها مع الواقع، أو إذا تعلق الأمر بالإنتاج العلمي البحث، تنشئ عليها العلوم تصوراتها لموضوعها، والوحدات الأساسية التي تقوم عليها طرقها المعرفية** ». *ملاحظات حول مفهوم "المجتمع" في الفكر العربي الحديث*، **مجلة دراسات مغربية**، جمعية البحث في الآداب والعلوم الإنسانية، ضمن أعمال مهداة إلى المفكر المغربي محمد عزيز الحبابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1987 م، ص، 85.

المفهوم، Notion-Concept : « **تمثيل فكري لشيء محسوس أو مجرد أو لصنف من أشياء لها سمات مشتركة، ويعبر عنه بمصطلح أو برمز** ». علي القاسمي، **مقدمة في علم المصطلح**، دار النشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987 م، ص، 213.

وعن طبيعة المفهوم، أنظر أيضا : دينكن ميتشل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة ومراجعة، إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، 1986 م، مادة : *المفهوم*، ص، 54-55.

أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986 م، مادة : *مفهوم*، ص، 80.

والملاحظ أن أغلب الدراسات التاريخية، بما فيها « الوسيطية »، لا تولي العناية اللازمة للمصطلحات ومفاهيمها التي تستعملها في كتابتها، مما يجعل هذه الكتابة محاطة بإبهام وغموض كبيرين. كما أنها أغلبها تقفز على المصطلحات ومفاهيمها أو تعتبرها معروفة سلفا، اللهم إذا استثنينا دراسات نادرة جدا، وإن همت مجالا غير المجال المدروس، ومنها بحث محمد الحناوي الذي قام بدراسة ميكروتاريخية لمفاهيم « الطبقة » في العصر الوسيط الأوروبي من خلال الإسطوغرافيا الفرنسية والأنجليزية المعاصرة [1].

إن الهدف من تحليل ومناقشة المصطلحين التاريخيين المذكورين، اللذين كثيرا ما قدما على أنهما مسلمات وبديهيات في أغلب الكتابات التي درست « العصر الوسيط » المغربي عموما والقرنين الثامن والتاسع هـ/ XIV-XV م خصوصا، ليس التوصل إلى صفاء الذهن ودقة التعبير وحسب، بل إن نجاعة العمل التاريخي، في اعتقادي، مشروطة بتلك الدقة وذلك الصفاء. إذ أن تحديد المصطلحات التاريخية ومفاهيمها يعد من الأهمية بمكان، فهو يمكن الباحث من الرؤية الواضحة لموضوعه، ومن ضبط منهجه وإطاره النظري، ثم يقيه من آفة الوقوع والتيه والسطحية، وذلك لتجنب « **ما نشاهده يوميا في أي نقاش بين الأساتذة والطلبة، بل بين الأساتذة أنفسهم، من خلط ولبس وإبهام بسبب عدم الاتفاق مسبقا على المصطلح والتعريف** » [2]. وأيضا لتفادي تقديم هذه المصطلحات ومفاهيمها بطريقة مشوهة، ولتفادي أخطاء ومزالق كثيرة وقعت فيها بعض الكتابات بفعل عامل التعميم نتيجة عدم تسبيق أصحابها لأعمالهم بتحر دقيق عنها في مجمل الأجناس المصدرية بمختلف أنواعها، ودون مراعاة ذهنية المؤلف من ثقافته وتحديد موقعه الاجتماعي، ثم السياق الذي أتى فيه المصطلح لمحاولة استشفاف مفهومه، بل دون أن تراعى الخصوصيات بمختلف أشكالها. ومن شأن تقديم شامل لهذين المصطلحين، واستكناه مفاهيمهما، كالذي حاولت السعي إليه، أن يسمح للقارئ – الباحث، بأن يتأكد ويختبر بنفسه بعضا من الخلاصات المتوصل إليها، وأن يتبين خلفيات التحليلات الأخرى غير المتبناة في هذه الدراسة. فلماذا البحث في مصطلحات التراتب الاجتماعي ؟

يبدو لي أن اختيار مصطلحات متصلة بالتراتب الاجتماعي، مع ما يلتصق بها من حركية اجتماعية، شيء أساسي بالنسبة لفهم قضايا التغيير الاجتماعي، وتوضيح آليات التواصل والتحول في العلاقات الاجتماعية نظرا لما يوجد عادة من تفاعل وتداخل بين نظام التراتبات الاجتماعية من جهة، وبين مختلف النظم الاجتماعية الأخرى. ونظرا لما تمارسه الحركية الاجتماعية بدورها من تأثير على المستويات الاجتماعية والفكرية والذهنية عموما، بل حتى على المستويات السياسية والاقتصادية. لهذا تكتسي

[1]- Mohamed. HANAOUI, **Les concepts de classe et de luttes de classes au Moyen Age dans l'historiographie récente de langue Française et de langue Anglaise**, Thèse pour L'obtention du doctorat de 3éme cycle, Université de Toulouse-Le Mirail, U.E.R d'histoire, octobre 1984. (Dactylographie).

[2]- عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ج 1، ص، 19. الرأي نفسه تقريبا عبر عنه إبراهيم بوطالب، *إشكالية المصطلح في التاريخ*، **مجلة أمل : التاريخ، الثقافة، المجتمع**، السنة 5، العدد 15، 1998 م، ص، 60.

مصطلحات التراتب الاجتماعي والحركية الاجتماعية أهمية كبيرة في فهم وتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية.

لا ينطوي اختياري للبحث في مصطلحات التراتب الاجتماعي ومفاهيمها خلال القرنين الثامن والتاسع هـ/ XV-XIV م على أي فكرة مسبقة حول المفاهيم الإشكالية لدراسة المجتمعات التراتبية، علما بأن مناقشة هذا الموضوع لم تصل حتى في المجتمع المغربي المعاصر إلى درجات من التعمق في البحث، باستثناء بعض الدراسات العامة والمونوغرافية القليلة التي قام بها أنتروبولوجيون[1]، وعلماء اجتماع انطلاقا من دراسات ميدانية، وتحريات محلية[2]، لينتبه بعد ذلك المؤرخون المغاربة إلى موضوع التراتب خلال التسعينيات من القرن 20 م[3].

يصطدم الباحث عن طبيعة مصطلحات التاريخ الاجتماعي المغربي خلال « العصر الوسيط » في علاقاتها بالتراتب الاجتماعي بجملة من العوائق منها صعوبة مقاربة المفاهيم المستخلصة منها مع أشكال التراتب الاجتماعي وحركيته خلال الحقبة المدروسة، لا سيما أن دراسة هذا التراتب نفسه يصطدم بطبيعة مصادر المرحلة المفتقدة إلى الأرقام، مما يجعل العديد من الأسئلة في الموضوع تظل معلقة مترددة أو غير حاسمة. ومنها أن مرادفات اللغة كثيرا ما تكون متموجة المدلول ومتحولة المعنى، فالمعاني المستفادة منها قد تختلف من زمان إلى زمان ومن مكان لآخر، كما أنها قد تختلف من مؤلف لآخر، حتى إنها قد تتحول على قلم الواحد منهم من موضع إلى موضع حسب سياق الكلام. وقد تصل هذه الاختلافات والتحولات إلى درجة كبيرة جدا.

ومن المفيد الانتباه إلى أن سوء تفسير المصطلح الواحد، أو العبارة الواحدة، غالبا ما يؤدي إلى أغلاط كبيرة جدا، قد لا يسلم منها هذا البحث نفسه. لكن رغم هذه الصعوبة، حاولت قدر المستطاع إدراك المصطلحين المعروضين على البحث ومفاهيمهما مكتملة، في أفق فهم بعض مظاهر المجتمع المغربي خلال الحقبة المدروسة على الأقل.

قد تكون المطابقة بين المصطلح ومفاهيمه والواقع جزئية فقط، إلا أنها مفيدة علما وعملا حسبما أعتقد. لأن من بين أهداف هذا البحث أن يلتصق الباحث بمصطلحات عصره ما أمكن، ويستعملها بوعي وتبصر، ويسمي الأشياء

---

[1]- عبد الله حمودي، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والولاية : ملاحظات حول أطروحات كلنير، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، ضمن **مجلة دار النيابة**، العدد 5، 1985 م. (ص، 38-55).

[2]- حماني أقفلي، **التراتبات والحركة الاجتماعية في منطقة ولماس**، جزءان، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية 1984 م. (مرقونة).

[3]- إبراهيم القادري بوتشيش، *البنية القبلية بالمغرب ومسألة المساواة والتراتب الاجتماعي*، **دراسات عربية : مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية**، العدد 5-6، 1993 م. (ص، 81-87).

عبد العزيز السعود، *التراتبية الاجتماعية بمدينة تطوان في القرن التاسع عشر*، ضمن **تطوان قبل الحماية، 1860-1912**، ضمن أعمال الندوة المنعقدة أيام 12، 13، 14 نوفمبر 1992 م، التي نظمتها مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، مطبعة الهداية، تطوان، 1994 م. (ص، 218-227).

عبد الكبير باهني، *التراتب الاجتماعي والملكية بوادي درعة : مثال واحة فزواطة*، ضمن **حوض وادي درعة : ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع**، أعمال الأيام الدراسية المنظمة من طرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير أيام 12-13-14 نونبر 1992 م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1996 م. (ص، 285-311).

نفيسة الذهبي، *المجتمع الفاسي خلال العهد السعدي : التراتبية والصراع*، **أمل : التاريخ، الثقافة، المجتمع**، السنة السادسة، العدد 18، 1999 م. (ص، 60-73).

بمسمياتها حتى لا يسقط في لا تاريخية (Anachronisme) [1] بحثه.

ولتناول الموضوع، استفدت من أصناف مصدرية مختلفة القيمة والطبيعة من كتب المناقب، والتصوف، والنوازل، والبدع، والجغرافيا، والرحلات، والبلدان، والتراجم، والفهارس، والحوليات التاريخية، والآداب السلطانية، والأمثال الشعبية وغيرها المخطوط منها والمطبوع. وقد عرفت هذه الأجناس طفرة كمية ونوعية إلى حد ما خلال القرنين الثامن والتاسع هـ/ XV-XIV م مقارنة مع الحقب السابقة لتاريخ المغرب خلال « العصر الوسيط ».

تناولت مصطلحي « العامة» و« الخاصة» عبر أجناس المصادر المغربية خلال الحقبة المدروسة، مع الانتباه إلى ماهية كل جنس والقصدية من وراء تأليفه. وقامت هذه المحاولة على ما يشبه الجرد لمختلف الإشارات عن المصطلحين في كل جنس مصدري على حدة، مع محاولة قراءتها وتصنيفها، وكشف النقاب عن مفاهيمها للخروج بنظرة أولية حول الموضوع، متجنبا استعمال مفاهيم إيديولوجية جاهزة.

إن هذا الاختيار المنهجي منطلق أيضا من وحدة المعجم المستعمل في كل جنس مصدري، وخصوصية هذا المعجم مقارنة مع أجناس المصادر الأخرى، لاسيما أن اللغة تعكس ثقافة مجتمع ما في حقبة من حقب التاريخ. ولذلك لا يمكن إنكار التحليل اللغوي مع الانتباه في الوقت نفسه إلى محدوديته [2]؛ فإذا كنا نقر بأن المصطلحين المدروسين أساسهما لغوي قبل أن يكون تاريخي، فقد تم غض الطرف عن الدراسات المعجمية لإيماني بمحدوديتها لأن المعاجم [3] تثير أمام الباحث في مثل هذا الموضوع عدة مشاكل، فهي لا ترتب معاني الألفاظ ترتيبا تاريخيا يتيح معرفة الظرف الذي ظهر فيه المعنى أو المعاني الجديدة للمصطلح المبحوث فيه، فاستمرارية اللغة لا تدل على استمرارية المفاهيم، وبالتالي فهي غير عمدة في دراسة مصطلحات « خاصة » خلقت بعيدا عن مجالها الجغرافي والثقافي. فالعمدة إذن، ستكون مصادر بلاد المغرب وخاصة المغرب الأقصى، لأن ما يهم المؤرخ من المصطلحات ومفاهيمها هو مستوى استعمالها الاجتماعي، وتطورها عبر الزمن، بدل الوقوف عند مرحلة التجريد. وهذا الاختيار نابع أيضا من اقتناع مفاده أن وراء تأليف كل جنس مصدري مقاصد وغايات معينة تمنح خصوصية لذلك الجنس، الشيء الذي يجعل من محاولة استقراء مفاهيم المصطلحات التاريخية، في نظري، مسألة واضحة لا يشوبها تشويش وخلط. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المحاولة لا تدعي تحليلا نهائيا للموضوع، بل تنحصر في تحديد وإبراز مصطلحي

---

[1]- عن مفهوم "الأناكرونية"، أنظر :
Olivier. DUMOULIN, *Anachronisme*, In **Dictionnaire des sciences Historiques**, Publié sous la direction de André BURGUIÈRE, Presses universitaires de France, Paris, 1986, pp. 34-35.

[2]- عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 1984 م، ص، 14.

[3]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب المحيط**، معجم لغوي علمي، قدم له الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف، يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، د.ت، مادة : *الخاصة*، الجزء الأول، ص، 841. مادة : *العامة*، الجزء الثاني، ص، 889-890.
سعيد الشرتوني، **أقرب الموارد في فصح العربية والشواذ**، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1992 م، مادة : *العامة*، الجزء الأول، ص، 832. مادة : *الخاصة*، الجزء الأول، ص، 278.

« العامة » و« الخاصة » كما هو مبثوث في أصناف المصادر المغربية للمرحلة محط البحث، مع محاولة الكشف عن بعض خلفيات مفاهيمهما. وقد ركزت على تحديد مفاهيم مصطلح « العامة »، وعبر هذا التركيز أكون ضمنيا حددت مفاهيم مصطلح « الخاصة » انطلاقا من القاعدة المعروفة : "يعرف الشيء بضده".

استفدت في دراسة المصطلحين المعروضين على البحث من المنهج الكمي أو ما أسماه عبد الله العروي بـ« التاريخ بالعدد » [1]. والعدد لا يشير إلى تقنية، بقدر ما يتضمن فلسفة محددة عن التاريخ والحدث والعلة، في أفق إدخال التاريخ بعد الاقتصاد والاجتماع حيز العلوم الموضوعية [2]. وإذا كان التاريخ بالعدد يطبق عادة على مواضيع التاريخ الاقتصادي أكثر من غيرها، فإني استعملته، وهذا ليس بدعة، لمحاولة فهم أعمق لطبيعة المصطلحين المذكورين، رغم إدراكي لصعوبة تكميم الظواهر الاجتماعية الثقافية، وإدراكي أيضا لصعوبة تأويل النتائج المستخلصة منها.

ولتعضيد هذا الفهم، تم تعزيز البحث في مصطلحي « العامة » و« الخاصة » ومفاهيمهما بجداول ورسوم بيانية مستعينا بالحاسوب. لكن قبل اللجوء إليه، تطلب الأمر عملا تمهيديا طويلا وشاقا، حيث إن الوقت الضروري لتهيئة الجداول القابلة للاستعمال، يفوق الوقت المقتصد في العملية الحسابية ذاتها. ولولا سلك هذا المنهج، لظلت المعطيات المستخلصة من النصوص محكوما عليها أن تبقى مستعصية على الفهم. وهكذا يجد الباحث نفسه أمام دراسة كمية عددية تخص مجتمعا غير إحصائي، مما يعزز حظوظ التجديد والابتكار، وإظهار اتجاه التطور.

إن ما حفزني على سبر غور مصطلح « العامة » ومفاهيمه، كون معظم الدراسات السابقة التي وقفت عليها، والتي تناولت بالبحث موضوع « العامة » خلال « العصر الوسيط » في مشرق العالم العربي - الإسلامي [3] أو في مغربه [4]، لم تكلف نفسها عناء تدقيق وتمحيص هذا المصطلح ومفاهيمه. وأعتقد أن السبب في ذلك يعزى إلى عدم الانتباه إلى أهمية المفاهيم في تدقيق الدراسات التاريخية من جهة، ومن جهة أخرى إلى صعوبة طرق موضوع التراتب الاجتماعي في المجتمعات العربية - الإسلامية « الوسيطية»

---

[1]- عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ج 1، ص، 137.
[2]- **نفسه**، ج 1، ص، 137، 146.

---

[3]- فهمي عبد الرزاق سعد، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983 م.
ناصر حياة الحجي، **أحوال العامة في حكم المماليك 678-784 هـ/ 1279-1382 م، دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1984 م. محمود عبد الرازق إسماعيل، *ملاحظات حول دور العامة في التاريخ الإسلامي*، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 50، شتاء 1995 م، ص، 247-257. علاء طه رزق، **عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2003 م.
[4]- أحمد الطاهري، **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1988 م.
أحمد الطاهري، **عامة إشبيلية في عصر بني عباد**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، السنة الجامعية، 1995 م. (مرقونة).
إبراهيم القادري بوتشيش، *العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين*، ضمن أعمال ندوة : **مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي**، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أشغال الملتقى الأول، 1988 م، ص، 115-136.

[1]، إذا ما اعتبر مصطلح « العامة » مندرجا في قاموس التراتب الاجتماعي، على اعتبار أن أجناس الكتابة تعتبر شهادة عن الذهن أكثر مما هي شهادة عن الواقع. هذا إضافة إلى اعتراف بعض أصحاب تلك الدراسات وغيرهم بالغموض المنهجي الذي يلف دلالات مصطلح « العامة » ومفاهيمه [2].

إن هذا « الإهمال » جعل الدراسات السابقة في هذا الموضوع، رغم ندرتها، لا تخلو من أخطاء، تجعل المطلع عليها يخرج بفكرة جزئية أو عامة خاطئة بسبب تعميمها، وأحكامها المتسرعة الجاهزة.

لقد أسفرت الخطة المنهجية المتبعة لمعالجة مصطلحي مصطلحي « العامة » و« الخاصة » على الوقوف عند العديد من الملاحظات والخلاصات يمكن إجمالها فيما يلي :

لا ضير من التنبيه بداية أن استقراء مصطلحي « العامة » و« الخاصة » في مصادر مغرب القرنين الثامن والتاسع هـ/ XIV- XV م لا يحملان في مناسبات عدة، في المصادر على اختلاف أنواعها، أي مفهوم من المفاهيم. الشيء الذي يظهر غالبا في سياقات يكون فيها صاحب المصدر أطلق العنان لقلمه، دون أن يكون قاصدا ما يكتبه، في إطار عبارات أمست عنده من المسلمات لكثرة ما كان يتداولها، من قبيل : كان فلان « معظما عند الخاصة والعامة ». وبعبارة أخرى، فإن مصطلحين يوقعان القارئ في الالتباس إذا ورد في سياق لا تتضح فيه مجموع الثنائية المقصودة. وهذا شأن « مرادفاتهما »، التي وجب التعامل معها بحذر، ومراعاة السياق الذي أتت فيه، باعتبارها تنطلق من خلفية معينة. فالمطلع يلتقي أحيانا بسيل من « المرادفات » غير محددة المعنى، ناتجة عن متطلبات الإطناب والسجع، قد ترادف المصطلحين وقد لا ترادفهما.

تتعلق أول خلاصة يمكن تسجيلها بتعدد مفاهيم مصطلح « العامة »، حيث تم الوقوف على العديد من المفاهيم، ويحمل المفهوم الواحد أحيانا تفرعات عدة فهناك المفهوم الصوفي، والمفهوم الصوفي – المعرفي، والمفهوم المعرفي، والمفهوم المعرفي – الفقهي، والمفهوم المعرفي – اللغوي، والمفهوم المعرفي – الصوفي، والمفهوم المعرفي –

---

[1]- اعترف بهذه الصعوبة صراحة : فهمي عبد الرزاق سعد، **العامة في بغداد**، ص، 59.

[2]- اعترف بهذا الغموض كل من : أحمد الطاهري، *طبقة العامة في المجتمع الإسلامي الوسيط، إمكانية البحث في النموذج الأندلسي*، ضمن أعمال ندوة : **جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط**، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، سلسلة ندوات، رقم 2، مطبعة فضالة، المحمدية، 1991 م، ص، 64.
عبد الوهاب الدبيش، **فاس المدينة بين سنتي 674-759 هـ/ 1276-1358 م، المجال والمجتمع وعلاقتهما بالدولة**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، السنة الجامعية، 1408 1409 هـ/ 1988-1989 م، (مرقونة)، ص، 317.
وانتهت إلى الرأي نفسه حليمة فرحات، التي أكدت على أن المصادر مشحونة بمصطلح « الخاصة » و« العامة »، وأن مضامينهما تظل غامضة ومبهمة ومشوشة وفضفاضة.
Halima. FERHAT, **Sabta des origines au XIVe siècle**, préf. de Mohammed-Allal Sinaceur, Edition AL Manahil, Ministère des affaires culturelles, 1993, pp. 380, 382.
وعلق محمد الحناوي على رأي حليمة فرحات في القراءة التي أنجزها لأطروحتها بقوله : « **نتفق مع الباحثة في القول بغموض مصطلحي الخاصة والعامة نظرا لعموميتهما** ». *سبتة من الأصول إلى القرن الرابع عشر*، **بحوث : مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية**، العدد 9، 2001 م، ص، 137، هـ، 171. أنظر أيضا :
M.A.J. BEG, *Al Khassa, Wa-L-'Amma*, **E.I**, Nouvelle Edition, Tome IV, Leiden, EJ. Brill, Paris, G.P. Maisonneuve et Larose S.A, 1978, pp. 1128-1129.

الفقهي – الصوفي – السياسي، والمفهوم المعرفي – الفقهي – المادي، والمفهوم المعرفي – الصوفي – المادي، والمفهوم المعرفي – الإثني، والمفهوم المعرفي – السياسي، والمفهوم السياسي، والمفهوم المادي، والمفهوم المادي – السياسي، والمفهوم المادي – المعرفي، والمفهوم اللغوي، والمفهوم الإثني، والمفهوم الأخلاقي.

يناقض هذا التعدد تماما تصور مفهوم مصطلح « العامة » كمفهوم واحد وموحد في جميع أجناس المصادر، كما كنت أعتقد قبل المضي في عملية البحث. ففي كل جنس مصدري، يمكن الكشف عن مفهوم مركزي ومفاهيم ثانوية للمصطلح المدروس ونقيضه، وكلما تم الابتعاد عن المفهوم المركزي الواضح، إلا وتضببت المفاهيم الأخرى أحيانا. ويعزى تعدد وتنوع مفاهيم مصطلح « العامة » في جل أجناس المصادر، وإن بدرجات مختلفة، إلى عدة عوامل؛ تكمن في اختلاف موضوعات المصادر، والهدف من وراء تأليفها. فموضوع المصدر، ووظائفه، وسياق النص داخله، يساعد في الغالب على تحديد مفهوم المؤلف للمصطلح المدروس.

لا يقتصر الأمر على تعدد مفاهيم « العامة » ونقيضه من جنس مصدري لآخر، بل قد يتناقض في الجنس المصدري الواحد، وأحيانا في المصدر الواحد. سبب ذلك، عملية النقل من مصادر متنوعة المواضيع والسياقات، في إطار التقاطعات الموجودة بين أجناس الكتابة، الشيء الذي يحث على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مضمون هذه الأجناس وبنيتها.

ويعود تعدد المفاهيم وتناقضها إلى عدم قصدية مؤلفي المصادر أحيانا الإحالة على مفهوم واحد شامل، يستوعب كل صوره وجزئياته، بل قصدوا بتعدد المفاهيم التعبير عن أحوالهم الخاصة في لحظة معينة محدودة لا أثر للزمن في إفراز الاختلافات بينها. وإنما المفهوم، صادر عن المقام أو الحال التي يتصف بها المؤلف عند حديثه عن « العامة ». وما أكثر ما تتفق المفاهيم بين المؤلفين الذين تباعدت أزمانهم إذا جمعهم سياق واحد بحكم المقال أو الحال، ثم ما أكثر ما اختلفوا في تحديد المفهوم الواحد حين اختلفت مقاماتهم وزمن المختلفين واحد. فإذا ما تم ترتيب هذه المفاهيم ترتيبا زمنيا تاريخيا فإنها لا توضح التطور التدريجي للمفهوم من الوجهة التاريخية إلا فيما ندر، كما هو الحال بالنسبة للمفهوم الإثني لمصطلح « العامة »، وما طبع به من حمولة إيديولوجية خلال الحقبة المدروسة لاعتبار المكانة المتميزة التي احتلها الشرفاء خلال الحقبة التاريخية المدروسة. وهذا عكس ما خلصت إليه إحدى الدراسات، التي ذهب صاحبها إلى أن مفهوم مصطلح « العامة » « **ينسحب على بعض الفئات ويرتفع عنها تبعا لطبيعة المرحلة التاريخية** »[1]. وتزيد عملية النقل من صعوبة إبراز التطور الذي يخضع له مفهوم مصطلح « العامة » زمنيا، في ظل جمود الخطاب والمصطلح العربيين – الإسلاميين على المستوى الشكلي على الأقل. فأين يكمن البعد التاريخي لمصطلحي « العامة » و« الخاصة» ؟

إذا كان بديهيا القول إن اعتماد الأجناس المصدرية للقرنين الثامن والتاسع هـ/ XIV-XV م أسهم إلى حد ما في إعطاء هذا البعد

---

[1]- أحمد الطاهري، *طبقة العامة*، ص، 70. أحمد الطاهري، عامة قرطبة، ص، 44.

التاريخي، فإن ذلك ليس بالعامل الحاسم، لاسيما أن بعض هذه المصادر تطرقت لحقب تاريخية سابقة عنها، وكذا لتشابه جل مفاهيم مصطلحي « العامة » و« الخاصة » خلال عصور سابقة أو لاحقة عن الحقبة المعنية بالدراسة، الشيء الذي يفيد أمرين اثنين قد يضفيان نوعا ما الطابع التاريخي على المصطلحين ومفاهيمهما؛ أولهما، استمرار نفس نمط الحياة، ونفس الشكل من التراتب الاجتماعي أو على الأقل قريب من بعض خصائصه [1]، هذا إذا ما صنف مصطلح « العامة » ونقيضه أصلا ضمن مصطلحات التراتب الاجتماعي. ثانيهما، استمرار نفس البنية الذهنية في النظر إلى المجتمع، ولعل ذلك ما يلمس بشكل جلي في ما توصل إليه عبد الله العروي [2] بالنسبة لمصطلح « الخاصة » خلال القرن XIX م.

على أن أكثر ما يضفي الطابع التاريخي على مفاهيم مصطلحي « العامة » و« الخاصة »، ينبع من الخلفيات التي يحيل عليها كل مفهوم من مفاهيم المصطلحين المدروسين على حدة. لهذا يتوجب الانتباه إلى ما يخفيه استعمال هذه المفاهيم وتداولها عبر حقب تاريخية من مدلولات أو معان مختلفة. فعلى المستوى العام، ظهر من خلال المفاهيم الرئيسية على الأقل، أن كل « مرتبة » اجتماعية حاولت أن تنسب نفسها إلى « الخاصة »، في مقابل محاولة إقصائها لباقي مكونات المجتمع الأخرى من هذه « الخاصة »، أو الاعتراف بها على مضض، مع محاولة تصنيفها ضمن « العامة ». وهكذا، فالذي كان يعتبر من « الخاصة » في مفهوم ما، قد يصبح من « العامة » في مفهوم آخر، والعكس صحيح. فـ« عامة » الصوفية ليست هي « عامة » الفقهاء، و« عامة » هؤلاء ليست هي « عامة » الشرفاء، وهكذا دواليك. مما يعكس التنافس حول أحقية كل طرف في تأطير المجتمع، وبالتالي تحصيل الامتيازات المادية والرمزية التي كانت تنتج عن ذلك التأطير. وما الحضور شبه الدائم للمفهومين المعرفي، والمعرفي - الفقهي في جل أجناس المصادر، إلا دليل على ذلك. فهذا الحضور يبدو مسلما به انطلاقا من كون هذه المصادر كتبت من قبل أشخاص ذوي ذهنية فقهية، تترجم الثقافة التي سادت مغرب القرنين الثامن والتاسع هـ/ XIV- XV م، ثقافة جعلت أصحابها يصنفون أنفسهم بشكل أو بآخر ضمن عالم « الخاصة ». ولعل ما يزيد من توضيح هذه الخلفيات، ويعكس تصورا مسبقا لمؤلفي المصادر على اختلاف أجناسها، هو تقديمهم لمصطلح « الخاصة »، في الغالب الأعم، على مصطلح « العامة »، مهما اختلف المفهوم المحال عليه. بل إن هذه الخلفيات التي نتج عنها تعدد وتنوع مفهوم المصطلحين، تصبح مسلما بها لدى أصحاب المصادر، ولربما لدى باقي أفراد المجتمع، إذا ما أخذ بعين الاعتبار، أن الذهنية المغربية خلال « العصر الوسيط » كانت تجعل لكل مجال « خاصته » و« عامته » [3]، انطلاقا من النواة الأولى للمجتمع

---

[1]- لا يمكن التأكد من ذلك بشكل تاريخي دقيق إلا بإجراء أبحاث في الموضوع سابقة ولاحقة عن القرنين الثامن والتاسع هـ/ XV-XIV م.

[2]- Abdallah. LAROUI, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)**, Centre culturel arabe, Casablanca, 1993, pp. 108-111.

[3]- أبو عبد الله محمد بن قاسم بن عبد الكريم التميمي الفاسي، **كتاب المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس وما يليها من البلاد**، مخطوط خاص، ص، 69. أبو عبد الله ابن تكلات، **إثمد العينين ونزهة الناظرين في مناقب الأخوين**، الجزء

الـذي تمثلـه الأسـرة، فلكـل رب بيـت « خاصـتـه » و« عامته ».

إن السؤل الذي يبقى مطروحا هل استوعبت الدراسـات « الوسـيطية » مـشكلة تعـدد مفـاهيم مـصطلح « العامـة » ؟ وهـل عكست بـدورها هـذا التنـوع والاخـتلاف في المفهـوم ؟ ثـم هـل دققـت وضبطت استعمال هذا المصطلح ؟

الملاحـظ أن طبيعـة الموضـوع والـسياق في العديـد مـن الدراسـات [1] فرضـت طبيعـة المفهـوم المتبنى فيهـا [2]، مثلها في ذلك مثل المصادر. بينما مزجت بعض الدراسات بين مفهومين أو أكثر.

صـفوة القـول إن الدراسـات عكسـت بـدورها تعدد وتنوع مفاهيم مصطلح « العامة ». لكنها في المقابـل، لم تبـد - فيمـا يظهـر- وعيـا بمـشكلة تعدد وتنوع مفاهيم هذا المصطلح، رغم تبني بعضها للمفهوم الـذي ينـسجم مـع طبيعـة دراسـتها، والـذي قد يظهرها بالمظهر الذي احترم التصنيف الوارد في المصادر، رغم عدم إفصاحها علانية على ذلك.

إن عـدم تتبـع أغلـب الدراسـات « العامـة » لاختلاف وتعدد مفاهيم مصطلح « العامة »، ولـو بمجرد الإشارة إلى ذلك، مع تبنيها لمفهوم أو أكثر في الدراسـة الواحـدة، دون تبريـر أو تعليـل، جعلـها تتـسم بـالغموض والإبهـام، وتجعـل المطلـع عليهـا يخـرج بفكـرة جزئيـة أو خاطئـة بـسبب تعميمهـا، يشوبها كثير من الالتباس، ليس على هذا المستوى وحسب، بل أيضا على مستوى إهمـال « مرادفات » المصطلح المدروس، إذا مـا اعتـبرت كـذلك أصـلا، والتعامـل معهـا وكأنهـا تفيـد كلـها المفهـوم نفسه في جميـع المـصادر، وفي جميـع الـسياقات، أو اعتبـار مـصطلح « العامـة » « الأكثـر دقـة والأشمـل دلالـة » [3]! أو اعتبـار « العامـة » في كـل الأحـوال مصطلحا تحقيريا [4].

لقـد وجـد بعـض البـاحثين [5] في هزالـة التراكـم المعـرفي في موضـوع « العامـة » تبريـرا للغمـوض والـضبابية الـتي تلـف دلالات مفـاهيم مـصطلح « العامـة » في الدراسـات « الوسـيطية » المعاصـرة [6]. هـذا الغمـوض والـضبابية، جعـل بعـض الدراسات التي شكلت « العامة » موضوع بحثها في

الأول، تحقيق ودراسة، محمد رابطة الدين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية، 1985- 1986 م، ص، 322. أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، الجزء السادس، خرجه جماعة من العلماء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401 هـ/ 1981 م، ص، 129 [عبد الله العبدوسي]. حيث تمت الإشارة إلى خاصة وعامة دار أهل السكة.

[1]- حول هذه الدراسات راجع محمد ياسر الهلالي، **مجتمع المغرب الأقصى**، ص، 85-90.

[2]- الاستثناء الوحيد الذي وقفت عليه هو دراسة صالح بعيزيق الذي رغم معالجته لموضوع اقتصادي - اجتماعي، فإنه تبنى مفهوما سياسيا للتمييز بين العامة والخاصة. **بجاية في العهد الحفصي : دراسة اقتصادية واجتماعية**، جامعة تونس، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، مطبعة علامات، تونس، 2006 م، ص، 380-454.

[3]- أحمد الطاهري، **عامة إشبيلية**، س 2، ص، 455.
هذا رغم الوعي بأن « **الاستقراء الواسع للكتابات القديمة، والجرد المتأني لمختلف مستوياتها، كفيل بالكشف عن التفاوت في المعنى وعدم التطابق في المفهوم** ». **نفسه**، س 2، ص، 455-456.

[4]- عز الدين العلام، *ملاحظات حول " الرعية "*، ص، 17.
Zoulikha. BENRAMDANE, **Ceuta au XIII et XIV siècle : Essai de reconstitution de la civilisation musulmane**, Université de Provence (Aix-Marseille I), Faculté des lettres et sciences Humaines, 1987, (Dactylographie), p. 246.
Halima. FERHAT, **Sabta**, op.cit, p. 381.

[5]- أحمد الطاهري، *طبقة العامة*، ص، 70.

[6]- أحمد الطاهري، **عامة قرطبة**، ص، 44.
ناصر حياة الحجي، **أحوال العامة**، ص، 16.

فترة تاريخية معينة من « العصر الوسيط »، سواء في بلاد المغرب والأندلس أو في مشرقه، تنحو منحا غريبا بمحاولة تحديدها لمفهوم مصطلح « العامة » انطلاقا من دراسات بعيدة عنها مكانيا وتاريخيا، ناهيك عن تباين مواضيعها، هذا رغم إيمان بعضها بعدم جدوى هذا الاتجاه في البحث [1].

بعد هذا التقييم، يحق التساؤل : هل تعد مفاهيم مصطلح « العامة » مجرد تركيبة ذهنية مهزوزة عن الواقع، أم تحيل على تراتب اجتماعي لاسيما في المجتمع الحضري [2]، لكون الأجناس المصدرية التي أفرزت مفاهيم مصطلح « العامة » ونقيضه حضرية بالأساس ؟

يقتضي الجواب عن هذا السؤال، كشف النقاب عن طبيعة البناء الاجتماعي، و« المراتب » [3] الاجتماعية في مغرب القرنين الثامن والتاسع هـ/ XV-XIV م، وهل كانت أسسها في مجتمع المدينة هي نفسها في مجتمع الأرياف بما فيه مجتمع الواحات ؟ ذلك موضوع آخر للبحث.

---

[1]- أحمد الطاهري، *طبقة العامة*، ص، 70.
محمود عبد الرزاق إسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، الجزء الثالث، طور الازدهار، القسم الأول، الخلفية السوسيو تاريخية**، ص، 143.

[2]- الخلاصة نفسها، توصل إليها عبد الله العروي بالنسبة للقرن XIX م، بل زاد مؤكدا أن مفهوم « الخاصة » لا يجد معناه الحقيقي إلا عند الحديث عن النخبة الفاسية تحديدا.
Abdallah. LAROUI, **Les origines sociales**, op.cit, p. 109.

[3]- يجد مصطلح « المرتبة » الاجتماعية مشروعيته من خلال مجموعة من المصادر المغربية « الوسيطية »، التي قصدت به انقسام المجتمع إلى مجموعة من « المراتب ». أنظر : محمد ياسر الهلالي، **مجتمع المغرب الأقصى**، ص، 478-484 وتحديدا المبحث الثالث من الفصل الخامس في الباب الثاني الخاص بمفهوم مصطلح « المرتبة ».